

اختبار الأثر والسببية بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (1990-2020م)

أ. عبد الحليم عبد الحميد عمر والي * أ. هشام علي مفتاح النيفرو **

مستخلص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا خلال الفترة (1990-2020م)، باستخدام منهج نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، وتوصلت الدراسة إلى وجود آلية تصحيح الخطأ في النموذج وأن الناتج المحلي الإجمالي يميل نحو قيمته التوازنية بنسبة من اختلال التوازن تعادل 0.86 %، وأن إشارات معلمات النموذج تتفق مع افتراضات النظرية الاقتصادية (النقدية الحديثة)، حيث وجد أن متغير عرض النقود إشارته موجبة وقوية في الأجل الطويل وفي الأجل القصير كانت ضعيفة، وهذا يرجع إلى عمليات الإصدار النقدي لمعالجة مشكلة السيولة وبدون دراسات اقتصادية مجدية، وانقسام المؤسسة المصرفية مما أدى إلى ضعف أداء السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي وارتفاع مستويات التضخم، كما بينت نتائج اختبار السببية، أن عرض النقود لا يسبب الناتج المحلي الإجمالي، وهذه النتائج تتوافق مع النظرية الاقتصادية وبعض نتائج الدراسات السابقة، وتوصي الدراسة بالعمل على إيجاد السياسة النقدية الجيدة، والموضوعة وفق خطط اقتصادية، ويجب العمل على تطوير المنظومة المصرفية على المستوى المؤسسي والمستوى الوظيفي، وتنوع الاقتصاد من خلال النهوض بالقطاعات الإنتاجية والخدمية، وإيجاد مصادر للدخل الغير نفطية لزيادة الإيرادات العامة، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في النشاط الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: عرض النقود، الناتج المحلي الإجمالي.

المقدمة:

تعتبر دراسة موضوع النقود من الدراسات الاقتصادية الأساسية لارتباطها وتأثيرها بالعديد من المشكلات الاقتصادية وانعكاس لأهم النشاطات الاقتصادية، فهي تلعب دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية، حيث أدى تطورها عبر الزمن إلى تسهيل عملية المبادلة والإنتاج، فمن غير المتصور استخدام النقود بعيداً عن علاقات المبادلة بين الأفراد والمجتمعات، وبما أن النظرية الاقتصادية الكلية

* محاضر مساعد، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية

إيميل: haleemwaly87@gmail.com

** محاضر بكلية الشريعة والقانون، الجامعة الأسمرية الإسلامية

إيميل: hishamalnefro@gmail.com

تهتم بدراسة النشاط الاقتصادي للمجتمع وذلك بدراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى رأسها الناتج المحلي الإجمالي، بتحليل مختلف العوامل التي تؤثر فيه بهدف الوصول إلى معدلات نمو اقتصادية عالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع.

ومن هنا جاء هذا البحث للتطرق إلى تأثير عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي، وكيفية قياس العلاقة بينهما.

مشكلة الدراسة:

يعتبر الجدل الاقتصادي القائم حول دور النقود في النشاط الاقتصادي، خاصة دورها في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية والاسمية من أهم المواضيع الاقتصادية المثيرة للجدل، ويتركز هذا الجدل حول مدى تأثير النقود على الناتج الحقيقي، ولقد حظي هذا الموضوع باهتمام الكثير من الدارسين والباحثين في مختلف الاقتصاديات، ولعل هذا ما يدفعنا إلى محاولة تحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين كمية النقود المتداولة والناتج المحلي الإجمالي في ليبيا، وعلى هذا الأساس فإن إشكالية الدراسة تتمحور فيما يلي: ما هي طبيعة العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي

الإجمالي في ليبيا؟

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من محاولة التعرف على أهم المفاهيم والنظريات الاقتصادية التي عرفها الفكر الاقتصادي حول كمية النقود والنشاط الاقتصادي والعلاقة بينهما بالإضافة إلى تحديد أهم التحديات أمام السياسة النقدية، وذلك من أجل صياغة سياسة نقدية تعمل على تسير السيولة واستغلالها في آن واحد، بهدف تحقيق معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق الاستقرار في الأسعار.

فرضية الدراسة:

يقوم البحث باختيار الفرضيتين التاليتين :

-فرضية العدم (H0): يوجد أثر ذو علاقة سببية بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي الليبي.
-فرضية البديل (H1): لا يوجد أثر ذو علاقة سببية بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي الليبي.

هدف الدراسة:

يهدف البحث من خلال هذا الموضوع إلى :

1. تسليط الضوء على متغيرين في غاية الأهمية في تقييم الاقتصاد الليبي، ألا وهما الكتلة النقدية والناتج المحلي الإجمالي.

2. دراسة العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (1990-2020م).

. محاولة معرفة أي المدارس الفكرية يمكن أن ينسب إليها اتجاه العلاقة بين النقود والنواتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال فترة الدراسة.

منهجية الدراسة:

أ- المنهج الوصفي: في هذه المرحلة تم تحديد ووصف مشكلة البحث موضوع البحث حيث يتبين ذلك في الإطار الآتي:

1. التغطية النظرية لمتغيرات موضوع البحث.

2. جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع البحث من النشرات والتقارير الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي ووزارة التخطيط.

ب- المنهج التحليلي: يتمثل في الدراسة التحليلية للعلاقة بين عرض النقود كمتغير مستقل والنواتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والعوامل المؤثرة في كليهما وذلك من خلال البيانات المتاحة.

ت- المنهج القياسي: حيث سيتم استخدامه لتقدير نموذج لاختبار العلاقة موضوع البحث قياسياً باستخدام بيانات سلسلة زمنية للفترة (1990-2020م) وباستخدام برنامج Eviews9.

الدراسات السابقة:

1- دراسة خالد بن حمد بن عبد الله القدير بعنوان " العلاقة بين كمية النقود والنواتج المحلي

الإجمالي في دولة قطر - دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية

قد تناولت هذه الدراسة البحث في العلاقة بين كمية النقود والنواتج المحلي الإجمالي في دولة قطر باستخدام منهجية قرانجر، اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وذلك لتحديد العلاقة بين المتغيرين في الأجل الطويل والقصير، وقد دل اختبار التكامل المشترك على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج وكمية النقود، كما وضح اختبار السببية أن هناك علاقة سببية بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير والطويل تتجه من الناتج إلى كمية النقود وليس العكس وبناءً على نتيجة اختبار السببية يتضح أن التغير في كمية النقود لا يساعد في تفسير التغير في الناتج المحلي، بينما تساعد التغيرات في الناتج في تفسير التغيرات التي تحدث في كمية النقود في الأجلين القصير والطويل، وهذه النتيجة تتوافق مع النظرية الكينزية التي تعتقد أن الناتج يحدد كمية النقود (أي أن النقود متغير يتحدد داخل النموذج) وعليه فإن كمية النقود لا يمكن استخدامها كأداة للسياسة الاقتصادية للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية في الاقتصاد القطري.

2- دراسة عبد الحق بوعتروس، ومحمد دهان بعنوان: "أثر التغير في كمية النقود على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري"، مقال منشور في مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس جوان 2009:

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وجود وطبيعة العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الجزائري عام 2005م وتحليلها، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي - خلال الفترة 1970م نحو الكتلة النقدية بمفهومها الضيق أو الواسع، وهو ما ينطبق مع السياسة النقدية والاقتصادية التي كانت منتهجة خلال فترة الدراسة.

3- دراسة بن عيسى عمران بعنوان: "دراسة اقتصادية للتأثير المتبادل ما بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، (الكتلة النقدية، الإنفاق الحكومي، الناتج الداخلي الخام)، للفترة 1970 - 2008، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011-2012م.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة نوعية العلاقة بين متغيرات الدراسة، لاستنتاج مدى تأثير كل متغير في الآخر، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام واتجاه هذه العلاقة من الناتج الداخلي الخام نحو الكتلة النقدية، وليس العكس.

4- دراسة وليد محمد شواقفة، بعنوان: "العلاقة بين الناتج والنقود والأسعار في الأردن"، مقال منشور في مجلة دراسات، العلوم الإدارية، العدد 30.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة الناتج المحلي الحقيقي، وذلك من حيث الاتجاه والأسعار، والعلاقة بين كمية النقود بمعناها الواسع وحجم التأثير بين هذه المتغيرات، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير قوي لعرض النقود وباتجاه واحد على النشاط الاقتصادي في الأجل الطويل، كما تبين من نتائج تقدير التكامل المشترك إلى أن تغير عرض النقود بنسبة 10% تؤدي إلى تغير نسبته 5 إلى 6 نقاط مئوية في الأمد الطويل، وبالتالي يمكن استهداف مستوى السيولة (عرض النقود بالمعنى الواسع) في الاقتصاد كهدف وسيط لتحفيز النمو الاقتصادي، كما أشار نموذج تصحيح الخطأ إلى وجود علاقة سببية طويلة الأجل بين عرض النقود والناتج.

5- دراسة نورة بنت عبد الرحمن اليوسف بعنوان: "العلاقة السببية بين كمية النقود وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية"، مقال منشور في مجلة السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، العدد 10، العدد 20، جوان (2013).

هدفت من خلال بحثها إلى دراسة اتجاه العلاقة السببية بين كمية النقود وديناميكية النشاط الاقتصادي الكلي مثل إجمالي الناتج المحلي وسعر الفائدة وسعر الصرف والمستوى العام للأسعار في المملكة العربية السعودية في الفترة من (1970) إلى (2013)، واستخدمت الدراسة منهج الحدود للتكامل المشترك، استناداً لنموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الزمنية الموزعة، واستخدام سببية قرانجر في

نموذج متجه تصحيح الخطأ متعدد المتغيرات (VECM) وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين كمية النقود والناتج المحلي الحقيقي، واتضح من اختبار اتجاه العلاقة السببية أن الناتج المحلي يسبب في كمية النقود بمنهج قرانجر .

الجانب النظري للدراسة

أولاً: الإطار النظري والمفاهيمي للعلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي

إن تتبع تطور مفهوم النقود يزودنا بإدراك أعمق لمراحل تطور النظرية النقدية وطرق تحليلها وانعكاس نتائج هذا التطور وعطاءاته على تحديد مكانة النقود في الاقتصاد، فقد اختلفت النظريات الاقتصادية في تحليلها لدور النقود في النشاط الاقتصادي، ولا يزال هذا الاختلاف محور جدل إلى يومنا هذا، ويتركز هذا الجدل حول تحديد طبيعة العلاقة بين كمية النقود المتداولة في الاقتصاد والنشاط الاقتصادي ممثلاًً بالناتج المحلي الإجمالي، وتوسع هذا الجدل بعد نشر كتاب "النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود" Keynes عام 1936م بين الكينزيين والاقتصاديين التقليديين لغاية الآن، ويمكن القول أن الكينزيين والتقليديين يختلفون اختلافاً جذرياً في نظرهم لدور النقود في النشاط الاقتصادي وبيان طبيعتها "حيادية أم ليست حيادية"، فالفكر التقليدي يقوم على حيادية النقود، أي أن دور النقود يقتصر على تسيير النشاط الاقتصادي دون أن يؤثر على مستواه، في حين يرى الكينزيون أن التغيرات الموجبة في الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود لغرض المعاملات مما يؤدي إلى زيادة كمية النقود، ومن ناحية أخرى يعتقد النقوديون (المعاصرون) أن التغيرات في كمية النقود تؤدي إلى تغيرات متوقعة على الدخل النقدي لاستقرار دالة الطلب على النقود التي يعتقد Friedman أنها أكثر الدوال استقراراً. (عطية، 2009).

من هنا كانت الاختلافات بين النظريات الاقتصادية محل تحييص وتدقيق لكثير من الدراسات لتحديد اتجاه العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في بعض الاقتصاديات.

تحليل العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي في إطار الفكر الكلاسيكي

تعتبر النظرية الكلاسيكية من أهم وأقدم النظريات الاقتصادية التي ما زالت تدور حولها النقاشات إلى يومنا هذا، والتي سادت الفكر الاقتصادي لغاية الثلاثينات من القرن العشرين بقيادة كل من ريتشارد Richard وديفيد هيوم David Hume إلى أن حصلت أزمة الكساد العالمي (1929-1933م) واستمرت آثارها لغاية الحرب العالمية الثانية 1939م تقريباً، والتي تشير في شكلها البسيط إلى أن التغير في المستوى العام للأسعار يتحدد بواسطة التغيرات التي تحدث في كمية النقود في الاقتصاد، وتعتبر هذه النظرية منبعاً رئيسياً لوصف وتوضيح السياسة الكلاسيكية

المعتمدة على قاعدة الذهب، حيث حظيت بتعديلات مستمرة في ظل المذاهب المسماة بأنصار المدرسة النقدية الحديثة (اليوسف، 2014).

اهتمت المدرسة الكلاسيكية بتحليل العوامل المحددة لقيمة النقود والمستوى العام للأسعار، فقد بحث المفكرين الكلاسيك النشاط الاقتصادي من كل جوانبه وتوغلوا في أدق تفاصيله وكونوا بذلك فكرياً اقتصادياً متكاملاً، ولكن ما يعيننا في هذه الدراسة هو بيان موقف كتاب هذه المدرسة من النقود وأثرها في النشاط الاقتصادي معبراً عنه بالنتائج المحلي الإجمالي (عطية، 2009).

أولاً: أسس ومبادئ النظرية الكلاسيكية

إن فهم الفكر الكلاسيكي يستدعي الرجوع إلى الأسس التي بني عليها هذا الفكر، فالنظرية الكلاسيكية تعبر عن مجموعة من الأفكار والآراء المفسرة لعمل النظام الرأسمالي الحر ويمكن طرح بعض أسسها فيما يلي (أدريوش، 2013):

1- أسس ومبادئ قيام النظرية الكلاسيكية:

تقوم النظرية الكلاسيكية في تفسيرها لسلوك المتغيرات الاقتصادية على مجموعة من الأسس والمبادئ تتمثل في:

أ- الإيمان بالحرية الاقتصادية:

يرى الفكر الكلاسيكي أن امتلاك الفرد لحرية اختيار نشاطه وحرية التملك والعمل سوف لن يحقق منفعته ومصالحته فحسب بل سوف يعمل على تحقيق المنفعة العامة، وبالتالي إيمانهم بأن السياسة الاقتصادية محايدة.

ب- عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية:

يرى الكلاسيك أن تدخل الدولة يجب أن يكون في نطاق ضيق سواء في مجال الإنتاج أو التوزيع، فالنظام الطبيعي يقتضي الحد من تدخل الدولة إلا في أمور معينة كالمدافع والقضاء والقيام بالمشروعات ذات النفع العام.

ج- الملكية الخاصة:

إن إيمان الفرد بالملكية الخاصة يجعله يسعى إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة له وللمجتمع، وبالتالي فإن الرأسمالية لا ترى أي تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وأن هذا التوافق يحدث تلقائياً.

د- مبدأ المنافسة الحرة في أسواق السلع والخدمات:

تعتبر المنافسة الحرة في رأي الفكر الكلاسيكي هي الكفيلة بتحقيق التقدم الاقتصادي ورفع درجة الإشباع لمختلف أفراد المجتمع.

هـ- قانون السوق:

يرى الكلاسيك أن الحياة الاقتصادية تسير دائماً في توازن وإذا حدث اختلال ما لأي سبب فسرعان ما يتجه تلقائياً إلى التوازن من جديد، أي أن السوق ينمو حجمه بالمقدار المعادل لحجم الإنتاج الجديد الذي يعرض للمبادلة أي أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به.

و- مبدأ الربح:

إن الربح هو أفضل حافز على الإنتاج في رأي التقليديين وتعظيمه من شأنه أن يرفع الإنتاج ويزيد في إبداع المبدعين وهو أحد أسباب التقدم الاقتصادي.

ز- مبدأ حيادية النقود:

يعتبر الكلاسيك النقود في الحياة الاقتصادية مجرد أداة تبادل فهي إذن ليست إلا عربة لنقل القيم، أوهي مجرد حجاب لغطاء الحقيقة، والحقيقة هنا هي أن السلع تبادل بالسلع والنقود ليست إلا وسيطاً لذلك.

ح- مبدأ مرونة جهاز سعر الفائدة:

تفترض النظرية الكلاسيكية تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار، فإذا حدث وزادت المدخرات فإن القوى الاقتصادية تعمل عملها بحيث تخفض من سعر الفائدة وبالتالي يقل الحافز على الادخار، فسعر الفائدة في نظر التقليديين هو ثمن استعمال رأس المال.

ط- الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل:

يؤمن الكلاسيك بأن الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل أمراً طبيعياً مبررين ذلك بالاعتماد على قانون "ساي للمنافذ" وأن العرض يخلق الطلب عليه، وبالتالي يستحيل وجود فائض في الإنتاج، ومن ثم استحالة وجود حالة من البطالة العامة وأن حجم الإنتاج يتحدد بعوامل حقيقية تتمثل في المقدار المتوفر من وسائل الإنتاج الحقيقية، سواء كانت طبيعية أم بشرية، ومن ثم فإن مستوى الإنتاج يتحدد عند مستوى التشغيل الكامل.

وفي ظل هذه المبادئ يعتقد الكلاسيك أن القوة الدافعة للنظام تتمثل في تحقيق المصلحة الذاتية لكل من المنتجين والمستهلكين على حد سواء، كما تستمد النظرية الكلاسيكية أساس تحليلها من أسلوب التوازن الجزئي وليس الكلي.

ثانياً: فرضيات النظرية النقدية الكلاسيكية:

تقوم النظرية الكمية للنقود على مجموعة من الفرضيات والمسلمات الأساسية لتدعيم النتيجة القائلة بأن النقود تحكم الأسعار، والتي اعتمدت عليها في بناء معادلة التبادل Fisher ومعادلة الأرصدة النقدية والمعروفة بـ "معادلة كمبريدج"، وتتمثل أهم تلك الفرضيات في (عيسى ، إسماعيل ، 2018).

1- ثبات حجم المعاملات:

يقوم الفكر الكلاسيكي على فرضية أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديدها بواسطة عوامل موضوعية وأنه ليس للنقد تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي، فهي تقوم بوظيفة وسيط للمبادلة فقط والنقد ليس لها تأثير في النشاط الاقتصادي وهو ما عبروا عنه بأن النقد حيادية في النشاط الاقتصادي وهذا التحليل يستند إلى قانون العرض والطلب، وبالتالي فإن حجم المعاملات وفقاً للتحليل الكلاسيكي يعد بمثابة متغير خارجي، فهو ثابت مادام أن العوامل التي تؤثر فيه ثابتة.

2- ثبات سرعة دوران النقود:

تقوم النظرية الكلاسيكية على افتراض أن سرعة دوران النقود ثابتة على الأقل في المدى القصير لأنها تحدد بعوامل بطيئة التغير مثل: كثافة السكان، مستوى تقدم الجهاز المصرفي، عادات وتقاليد المجتمع، كل هذه العوامل بطيئة التغير في المدى القصير.

3- ارتباط تغيير المستوى العام للأسعار بتغيير كمية النقود:

يرى الكلاسيك أن أي تغيير في كمية النقود المعروضة سيحدث تغيير بنفس النسبة والاتجاه في المستوى العام للأسعار والعكس صحيح، أي أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار وذلك بافتراض ثبات كل من حجم المعاملات وسرعة دوران النقود وهذا ما سيتم إثباته من خلال تحليل المعادلات الرياضية التي تقوم عليها هذه النظرية.

التحليل الكينزي للعلاقة بين كمية النقود والنتائج المحلي الإجمالي

بعد تعرضنا بالدراسة والتحليل لرأي المدرسة الكلاسيكية حول دور النقود في النشاط الاقتصادي وما تعرضت له هذه النظرية من انتقادات، ظهر ميلاد نظرية جديدة بعد حدوث أزمة الكساد العالمي عام 1929م حيث كانت بداية لنهاية مصداقية النظرية الكلاسيكية بعد ظهور النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقد في كتاب "جون ماينرد كينز" عام 1936م هذا الأخير أعطى تحليل آخر للطلب على النقود معتمداً على مبدأ النقد الفاعل على عكس المبدأ المحايد للنقد عند الكلاسيك فقد بحث "كينز" في أثر النقود على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، بدلاً من اقتصار مجال بحث النظرية الكلاسيكية على تفسير قيمة النقود للعوامل التي تحكم تغيير المستوى العام للأسعار، والتي هي حسب "كينز" مجرد انعكاس لظاهرة أخرى أكثر أهمية وهي مستوى العمالة و الدخل الوطني وبالتالي مستوى الطلب الفعال الذي يعتبر جزءاً من الطلب الكلي المتوقع الذي يحقق للمنظمين أكبر ربح ممكن (السواعي، 2011).

أولاً: المبادئ الأساسية للنظرية الكينزية

تقوم النظرية الكينزية على مجموعة من المبادئ الأساسية التالية (مصطفى، حسن،

: (2000)

- 1- الاهتمام بالطلب الفعال كمحدد للدخل الوطني والإنتاج والتشغيل، ففي بعض الأحيان يكون الإنفاق الكلي غير كافٍ لشراء كل الإنتاج.
- 2- عدم استقرار الاقتصاد، حيث أن الاقتصاد يميل إلى تكرار التوسع والانتعاش والانفجار لأن مستوى الاستثمار المخطط متقلب والتغيرات في خطط الاستثمار تسبب تغيرات في الدخل القومي والإنتاج بمقدار أكبر من التغير الحاصل في الاستثمار، ويتحدد الإنفاق الاستثماري من خلال الفائدة والكفاءة الحدية للاستثمار أو المعدل المتوقع للعائد.
- 3- عدم مرونة الأجور والأسعار، فبسبب عقود العمل وقوانين الحد الأدنى للأجر فإن الأجور والأسعار تكون غير مرنة.
- 4- سياسات مالية ونقدية نشطة، حيث دعت أفكار "كينز" إلى ضرورة تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسات المالية والنقدية الملائمة لتحفيز التشغيل الكامل واستقرار الأسعار وتحقيق النمو الاقتصادي.

ثانياً : فرضيات التحليل الكينزي

قام التحليل الكينزي على فرضيات تختلف تماماً عن الفرضيات التي قام عليها التحليل التقليدي ويمكن إيجاز ذلك في النقاط التالية (الناقه ، 1998):

- 1- رفض " قانون ساي للأسواق"، وذلك بتشكيكها في مقدرة سعر الفائدة على تحقيق التوازن بين خطط القطاع العائلي فيما يتعلق بالادخار مع خطط قطاع رجال الأعمال أو المنتجين فيما يتعلق بالاستثمار، فبينما كان الكلاسيك يعتقدون بأن زيادة الادخار يترتب عنها زيادة في الاستثمارات المقدمة من رجال الأعمال، فإن النظرية الكينزية تقول بأن ادخاراً أكثر يعني استهلاكاً أقل، وبالتالي طلباً أقل على مختلف السلع والخدمات المقدمة.
- 2- تعتبر النقود سلعة كبقية السلع تطلب لذاتها.
- 3- عرض النقود متغير خارجي تحدده السلطات النقدية، أي أن مقدار النقود المعروضة تقرر على المتعاملين الاقتصاديين بطريقة خارجية من طرف السلطات النقدية (متغير مستقل).
- 4- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لمعالجة الاختلالات، أي يجب على الدولة في بداية مرحلة الانكماش الاقتصادي أن تتدخل في السوق، وتعوض النقص في الطلب على السلع من قبل المستهلك، ولو كان ذلك عن طريق الاستدانة وزيادة الإنفاق، فلما أن تقدم الدولة أموالاً للمواطنين مباشرة بتخفيض الضرائب مثلاً، إلا أن هذا الإجراء قد لا يستمر طويلاً إذا عمد الناس إلى الاستمرار في التوفير بسبب الشعور بالهلع وعدم الأمان، ولما أن تقوم الدولة نفسها بالإنفاق وهو أكثر فعالية نظراً لما يوفره هذا الإنفاق من منصب شغل، وبالتالي يزداد الطلب على السلع الاستهلاكية، وهو ما يؤثر على عجلة النمو الاقتصادي.

5- عدم الإيمان بوصول الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل، فالاقتصاد يمكن أن يعرف حالة أقل أو أكثر من التشغيل الكامل، وذلك أن الاقتصاد قد يصل إلى التوازن في الناتج رغم وجود بطالة شديدة أو تضخم شديد، وحالة التوظيف الكامل والمصحوب باستقرار نسبي في الأسعار وفق الفكر الكينزي، إنما هي حالة عرضية وليست دائمة التحقق، لذلك فإن المستوى المتحقق من الدخل ليس هو مستوى التوظيف الكامل بشكل مستمر.

6- يتوقف الادخار و الاستثمار على الدخل وليس على معدل الفائدة، فسر الفائدة رغم تأثيره على قرارات المستثمرين إلا أنه ليس العامل الوحيد أو الأكثر أهمية، فالعامل الحاسم هنا هو الدخل الذي يتوقعه رجال الأعمال، ففي حالات الركود وتشاؤم رجال الأعمال حول المبيعات والأرباح تكون أسعار الفائدة منخفضة، ولكن هذا الانخفاض لا يشجع رجال الأعمال على زيادة استثماراتهم، إضافة إلى أن سعر الفائدة هو ظاهرة نقدية، ويتحدد مستواه في السوق النقدية بنقاط منحى العرض والطلب عليه.

7- يرى أنه من الصعب الفصل بين الجانب النقدي و الجانب العيني (الحقيقي) في الاقتصاد.

ثالثاً : النظرية الحديثة للعلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي

التغيرات التي أحدثها التحليل الكينزي لطبيعة النقود في الاقتصاد والذي ربط التغير في كمية النقود بالتغير في معدل الفائدة، قللت من أهمية التحليل الكلاسيكي لطبيعة النقود في الاقتصاد والذي ربط التغير في المستوى العام للأسعار بالتغير في كمية النقود، ونتيجة لذلك أجريت عدة دراسات بعد (كينز) تستهدف إحياء النظرية الكمية في النقود، ومن أهمها دراسة "فريدمان" الذي تابع تحليل "كينز" في الطلب على النقد من النقطة التي توصل إليها هذا الأخير، مستفيداً من وسائل التحليل النيوكلاسيكية، وموسعاً لدائرة الخيار التي كانت مقتصرة على الأصول النقدية والمالية فقط، إلى خيار أوسع يشمل جميع الأصول بما فيها الأصول الحقيقية التي تدخل في تركيب الثروة (الهيتي، أيوب، 2012).

أولاً : مبادئ النظرية الحديثة في الطلب على النقود:

طور "فريدمان" نظريته بحيث أدمج النظرية الكمية في النظرية العامة للأسعار، فهي أكثر ملائمة لتحليل وتفسير النشاط الاقتصادي وبالتالي وضع مبادئ للسياسة الاقتصادية مستنداً في تحليله للطلب على النقود على المبادئ التالية (عيسى، وإسماعيل، 2018):

1- اعتبر فريدمان أن النظرية الكمية الجديدة هي نظرية للطلب على النقد، وليست نظرية للإنتاج أو الدخل النقدي أو مستوى الأسعار.

2- تصدق هذه النظرية على العائلات أي الحاصلين النهائيين على الثروة، فبالنسبة لها يعتبر النقد نوعاً من الأصول، أي شكلاً من الأشكال التي يمكن الاحتفاظ بواسطتها على الثروة، وبالنسبة

للمشروعات النهائية التي تعتبر النقد سلعة أو خدمة رأسمالية تمزج بخدمات منتجات أخرى للحصول على المنتج النهائي.

3- يشبه الطلب على النقد الطلب على السلع الدائمة المبني على أساس تدفق الخدمة، فخدمة النقد تتمثل في كونه مصدراً لقوة شرائية سهلة المنال.

4- حاول فريدمان بناء نموذج كلي للطلب على النقد بدلاً من دالة تجميعية مثل ما هو عند كينز.

5- شبه فريدمان الطلب على النقد كالطلب على أي خدمة استهلاكية.

مما سبق نستنتج أن فريدمان كان هدفه الأساسي هو البحث في المتغيرات التي تحدد دالة الطلب على النقد، أي تحديد مواصفات دالة الطلب على النقد، وهو ما سنتعرض له بشيء من التفصيل في النقطة الموالية.

ثانياً: فرضيات تحليل النظرية الحديثة في عرض النقود (ميلتون فريدمان):

يتساءل فريدمان عن السبب الذي يدفع الأفراد للاحتفاظ بالنقد ولتحليل هذه الأسباب فإنه يفترض ما يلي (جون ماينرد كينز، 1991) :

- النقود أصل من الأصول، وبالتالي فهي تتأثر بنفس العوامل التي تؤثر في الأصول الأخرى.

- أن الثروة هي المحدد الرئيسي في دالة الطلب، بالإضافة إلى العوامل المتوقعة من الأصول الأخرى مقارنة بعوائد النقد نفسه.

- أن الأفراد يرغبون في الاحتفاظ بكمية حقيقية من الأرصدة النقدية وليست أرصدة اسمية.

- الطلب على الأرصدة الحقيقية من النقود يتأثر إيجاباً بثروة الأفراد والتي عبر عنها بالدخل الدائم، ويقصد به الدخل المتوقع الحصول عليه وعلى المدى الطويل، وهو يعتبر أقل تقلباً في المدى الطويل، وفي مختلف الحالات الاقتصادية من الدخل الجاري.

- أن ثروة الأفراد تأخذ أشكالاً متعددة بالإضافة للنقود، قسمها إلى ثلاث تصنيفات رئيسية هي: الأسهم، السندات، السلع، وأن الحافز وراء امتلاكها هو العائد المتوقع منها مع العائد المتوقع من النقود، وكلما زاد هذا العائد ينخفض الطلب على النقود.

وخلاصة القول أن تحليل فريدمان توصل إلى نتيجة مهمة وهي أنه عند زيادة كمية النقود لدى الأفراد فإنهم يتوجهون إلى استبدالها بأصول مالية أو مادية أقل سيولة تدر عائداً أعلى من العائد المتوقع من النقود، وبالتالي يزداد إنفاق الأفراد عندما يقومون بتخفيض ما لديهم من أرصدة نقدية ومن ثم استنتج فريدمان بأن التغير في الإنفاق الكلي يرتبط مباشرة بالتغير في كمية النقود، وخلص أيضاً إلى أن التضخم ظاهرة نقدية بحثة ناتجة عن زيادة كمية النقود بسرعة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج، وبالتالي فإن المسؤول عن حالة التضخم هو البنك المركزي نتيجة إفراطه في خلق النقود، كما أنه يرى أن معدل التغير في عرض النقود بما يتناسب مع تغير سرعة دوران النقود يعد شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار في مستوى الدخل النقدي و المستوى العام للأسعار، وبالتالي فلا بد

من الاهتمام بالسياسة النقدية نظراً لأهميتها في مكافحة التضخم من خلال مراعاة كمية النقود عند معدل يكون مرتبطاً بمعدل النمو الاقتصادي.

الجانب العملي للدراسة

قياس وتحليل النموذج القياسي

قياس الأثر وتحليل السببية بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي للفترة (1990 - 2020)

أولاً- توصيف النموذج :

تشير الدراسات النظرية والعملية في الأدب الاقتصادي المتعلقة بتحليل العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي، إلى أن أهم مكونات النموذج هو المتغير التابع ويتمثل في الناتج المحلي الإجمالي، والمتغير المستقل ويمثله عرض النقود :

$$GDP = a + b(MS) + U \dots \dots (1)$$

المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي GDP) وتم احتسابه خلال الفترة (t) (1990 - 2020م) بملايين الدينارات والأسعار الثابتة (2003=100)، بناءً على البيانات المنشورة في المصادر الرسمية (النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي لأعداد مختلفة وبيانات البنك الدولي). والمتغير المستقل (عرض النقود MS) بالمعنى الواسع خلال الفترة (t) (1990 - 2020م) مقوماً بملايين الدينارات، بناءً على البيانات المنشورة في المصادر الرسمية (النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي لأعداد مختلفة) .

1- التوقعات القبلية:

بناءً على ما قدمته المدارس الاقتصادية (الكينزية والنقدية) لطبيعة العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي، وهي أن السياسة النقدية لها تأثير قصير الأجل وطويل الأجل على النشاط الاقتصادي، أي أن المدرسة الكينزية رأت أن الناتج القومي الحقيقي في الأجل القصير يتحدد عن طريق عرض النقود، فزيادة كمية النقود يزداد الناتج مادام هناك بعض الطاقات الإنتاجية المتعطلة والتي لم تصل إلى مستوى التوظيف الكامل، أما في الأجل الطويل فإن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى زيادة في مستوى التضخم، حيث أن حجم الإنتاج لا يمكن تغييره نظراً لوصول الاقتصاد إلى مستوى التوظيف الكامل.

أما المدرسة النقدية رأت أن زيادة عرض النقود بمعدل ثابت تؤدي إلى تغيرات في الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير وزيادة التضخم، أما في الأجل الطويل فإن الناتج المحلي الإجمالي يتوقف على عوامل أخرى مثل القوى السكانية، والموارد الاقتصادية والمستوى التكنولوجي، (أبو حبيب، 1996، 549-554) وعلى ما تقدم من المتوقع أن تكون العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي طردية في الأجل القصير، وليس لها تأثير في الأجل الطويل:

$$a, b > 0$$

2- طريقة تحليل وتقدير نموذج الدراسة: للوصول إلى صيغة مناسبة تعبر عن قوة ونوع العلاقة بين متغيرات الدراسة، تم فحص متغيرات الدالة وبيان شكل انتشارها، لذلك تبين أن الصيغة المناسبة لبيانات النموذج تكون في الصيغة اللوغاريتمية، والتي تتميز بإعطاء تقديرات مباشرة لمرونة الدالة المختلفة، ويقلل من وجود مشكلة عدم ثبات تباين عنصر الخطأ العشوائي.

وتم إجراء اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وتحديد رتبة تكاملها، حيث استخدم اختبار ديكي - فولر الموسع ADF وفليب بيرون PP ومن خلال الجدول رقم (1) تبين أن متغير لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي GDP كان مستقراً عند المستوى، أما متغير لوغاريتم عرض النقود MS كان مستقراً عند الفرق الأول، ومن خلال هذا فإن الطريقة المناسبة لتحليل وتقدير نموذج الدراسة هو منهج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، ووفقاً لهذا المنهج يمكن تطبيقه على النموذج بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية فيما إذا كانت مستقرة عند مستواها أو عند الفرق الأول أو خليط من الاثنين، والشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن المتغير التابع مستقر عند المستوى، وأن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية.

ثانياً - قياس العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي باستخدام منهج نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

-الخطوات : (إسماعيل ، 2018 ، 252-257)(السواعي، 2011، 156-157)

1: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

من خلال النظر إلى نتائج الجدول رقم (1)، تشير نتائج اختبائي ديكي - فولر الموسع ADF وفليب بيرون PP وعند إدراج الحد الثابت والاتجاه العام وبمقارنة قيمة t المحسوبة مع القيم الحرجة، يتبين أن متغير الناتج المحلي الإجمالي LOGGDP مستقر في المستوى ومتكامل من الرتبة (10) وعرض النقود LOGMS مستقر في الفرق الأول ومتكامل من الرتبة (11) .

جدول رقم (1)

اختبار جذر الوحدة لعرض النقود والناتج المحلي الإجمالي (اختبار ديكي - فولر الموسع

ADF وفليب بيرون PP)

المتغيرات	اختبار ADF		اختبار PP		النتيجة
	الاختبار عند المستوى	الاختبار في الفرق الأول	الاختبار عند المستوى	الاختبار في الفرق الأول	
LNGDP	-3.007*	-	-3.06*	-	I (0)
LNMS	-0.07	-3.44*	0.339	-3.50*	I (1)

المصدر :وفقاً لمخرجات برنامج 9.Eviews.

2 - تقدير معادلة الانحدار الذاتي الموزعة المتباطئة قصيرة الأجل (ARDL)

تشير معلمات الأجل القصير بالنسبة إلى أهمية تأثير إبطاءات المتغير التابع والمتغير المستقل، فنجد تأثير معلمات الناتج المحلي الإجمالي لأربع سنوات سابقة على نفسه للسنة الحالية، وتأثير متغير عرض النقود مبطئ لسنة على الناتج المحلي الإجمالي. تبين الاختبارات القياسية والإحصائية لسلامة النموذج من المشاكل، حيث أظهر اختبار المعنوية الكلية للنموذج اختبار F أنه معنوي، مما يدل على حسن توصيف النموذج المقدر رياضياً ويعتمد عليه في عملية التنبؤ.

ويشير اختبار القدرة التفسيرية (معامل التحديد R^2) ومعامل التحديد المعدل أن ما نسبته 57% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع ترجع إلى عرض النقود، وباقى النسبة المأوية تعود إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج، وتعتبر نسبة التفسير جيدة.

جدول رقم (2)

نتائج معادلة الانحدار الذاتي الموزعة المتباطئة قصيرة الأجل

(نموذج الأجل القصير)				
المتغيرات	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGGDP(-1)	0.487672	0.173595	2.809255	0.0108
LOGGDP(-2)	0.046493	0.196841	0.236196	0.8157
LOGGDP(-3)	0.283146	0.220696	1.28297	0.2142
LOGGDP(-4)	-0.68627	0.227475	-3.01691	0.0068
DLOGMS	-0.42746	0.648112	-0.65955	0.5171
DLOGMS(-1)	1.98442	0.651969	3.043735	0.0064
C	8.867977	2.510703	3.532069	0.0021

المصدر : مخرجات برنامج 9.Eviews.

3- اختبار علاقة التكامل المشترك طويلة الأجل باستعمال اختبار الحدود Bound Test:

الجدول رقم (3) يوضح نتائج اختبار الحدود للعلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي، حيث أن قيمة F المحسوبة كانت 6.22 وهي أكبر من القيمة الجدولية العظمى البالغة 5.77 عند مستوى معنوية 2.5%، لذلك نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، بمعنى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود.

جدول رقم (3)

Bounds Test النتائج علاقة التكامل المشترك طويلة الأجل باستعمال اختبار الحدود

Test Statistic	Value	K
F-statistic	6.22	1
مستوى المعنوية	I0 Bound	I1 Bound
%10	4.04	4.78
%5	4.94	5.73
%2.5	5.77	6.68
%1	6.84	7.84

المصدر : مخرجات برنامج 9 Eviews.

4- تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة وطويلة الأجل وفق طريقة (ARDL) :
بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (علاقة تكامل مشترك) بين عرض النقود والنتائج المحلي الإجمالي، تأتي خطوة تحديد العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين هذه المتغيرات، ويتم ذلك بتقدير نموذج تصحيح الخطأ، حيث يعتمد في هذا الاختبار على معلمة تصحيح الخطأ $CointEq(-1)$ في تصحيح العلاقة بين الأجل القصير والأجل الطويل، فإذا كانت معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية فهذا يشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين.

جدول رقم (4)

نتائج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة وطويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود

(Cointegrating Form نموذج الأجل القصير)				
المتغيرات	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGGDP(-1))	0.356631	0.245116	1.454949	0.1612
D(LOGGDP(-2))	0.403125	0.225148	1.79049	0.0885
D(LOGGDP(-3))	0.686271	0.227475	3.016908	0.0068
D(DLOGMS)	-0.42746	0.648112	-0.65955	0.5171
CointEq(-1)	-0.86896	0.246334	-3.52756	0.0021
(Long Run Coefficients نموذج الأجل الطويل)				
المتغيرات	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLOGMS	1.791748	0.728787	2.458534	0.0232
C	10.20528	0.098869	103.2199	0.000

المصدر : مخرجات برنامج 9 Eviews.

والجدول رقم (4) يبين أن معلمة تصحيح الخطأ $CointEq(-1)$ سجلت إشارة سالبة، مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي، وتشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ إلى أن الناتج المحلي الإجمالي يتعدل نحو قيمته التوازنية بنسبة من اختلال التوازن في الفترة $(t-1)$ تعادل حوالي 0.86 %، أي أنه عندما ينحرف النمو الاقتصادي خلال المدى القصير في الفترة $(t-1)$ عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح ما يعادل 0.86% من هذا الاختلال في الفترة (t) ،

أي أن فترة التعديل $(0.86 \div 1 = 1.1)$ تستغرق حوالي سنة وشهر، باتجاه قيمة الناتج المحلي الإجمالي التوازنية بعد أثر أي صدمة في النموذج نتيجة للتغير الحاصل في عرض النقود . ونجد أن العلاقة في الأجل القصير بينت أثر متغير الناتج المحلي الإجمالي مبطئ لثلاثة سنوات، على الناتج للسنة الحالية وبالعلاقة طردية، وكانت معنوية للإبطاء الثاني والثالث مما يدل على أثر زيادة الناتج على نفسه في الأجل القصير .

وكانت العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير سالبة، بعكس النظريات الاقتصادية، بسبب سوء استخدام أدوات السياسة النقدية، وكذلك الزيادات المتتالية في عرض النقود، وبدون دراسات اقتصادية مجدية، وانقسام المؤسسة المصرفية وما نتج عنها من عمليات إصدار نقدي، نتج عنه ارتفاع في مستويات التضخم غير مسبوقه، الأمر الذي يرجع إلى تحركات الفترة القصيرة التي تستغرقها السياسة النقدية للتأثير على الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما أشارت إليه النظريات الاقتصادية.

أما العلاقة طويلة الأجل فنجد أنها بلغت حوالي (1.79) موجبة ومعنوية، مما يدل على أن لعرض النقود تأثيراً في الأمد البعيد، الأمر الذي يرجع إلى تحركات مجموع الفترات القصيرة التي تستغرقها السياسة النقدية للتأثير على الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما أشارت إليه النظريات الاقتصادية. إذاً من خلال هذا التحليل القياسي للأجل الطويل والقصير نثبت صحة فرضية الدراسة، أي أن العلاقة طردية بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي.

5- اختبار الارتباط الذاتي وعدم تجانس تباين لبواقي النموذج القياسي:

يوضح الجدول رقم (5) نتائج اختبار الارتباط الذاتي أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.12 وهي أكبر من 5% مما يعني قبول الفرض العدم والقاضي بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي. كما بينت نتيجة اختبار (ARCH) مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.80 وهي أكبر من 5% مما يعني قبول الفرض العدم والقاضي بعدم وجود مشكلة تجانس التباين، ويشير اختبار Jargue Bera للتوزيع الطبيعي للأخطاء أن القيمة الاحتمالية 0.33 مما يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (5)

اختبار التوزيع الطبيعي والارتباط الذاتي وعدم تجانس التباين للبواقي

Statistics	Estimated Value	Probability
Normality (Jargue Bera)	2.19	0.33
Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test:	2.51	0.12
ARCH Test	0.06	0.80

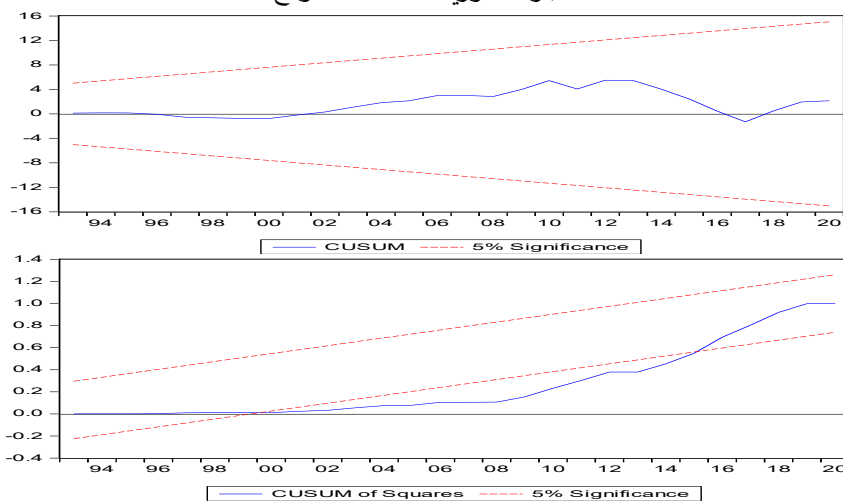
المصدر : مخرجات برنامج 9.Eviews.

7-نتائج اختبار استقرارية المعلمات للنموذج المقدر:

ومن الرسم البياني في الشكل رقم (1) يتضح أن المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة ولا يوجد أي تغيرات هيكلية فيها، ويشير اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي إلى انحراف القيم خلال فترة معينة ثم ترجع داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل رقم (1)

اختبار استقرارية المعلمات للنموذج



ثالثاً-اختبار السببية Granger causality test:

يستخدم هذا الاختبار للتأكد من وجود علاقة تبادلية بين عرض النقود والنواتج المحلي الإجمالي أم لا (عطية، 2009 :878-880)، وبعد إجراء الاختبار في البرنامج الإحصائي (EViews9) حيث يعطينا نتائج مباشرة لقيمة F المحسوبة، ومقارنتها مع F الجدولية وذلك كما في الجدول رقم (6)،

فإذا كانت F المحسوبة أكبر من القيم الجدولية فان ذلك يؤدي إلى رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة سببية، والعكس بالعكس، ويتم الكشف عن F الجدولية عند مستوى معنوية 5%. بعد مقارنة القيم عند فجوة زمنية واحدة لاتجاه العلاقة من عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي وبالعكس، تبين أن F المحسوبة أصغر من القيم الجدولية وتكون قيمة P -value أكبر من 5% وبذلك لا توجد علاقة سببية بينهما، أي أن عرض النقود لا يسبب الناتج المحلي الإجمالي، والناتج المحلي الإجمالي لا يسبب عرض النقود في الأجل الطويل.

جدول رقم (6)

نتائج اختبار السببية للعلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي

Lags: 1		المتغيرات
Prob.	F-Statistic	
0.06	3.83	logms→ loggdp
190.	1.73	loggdp → logms

المصدر: مخرجات برنامج 9 Eviews.

من خلال نتيجة الاختبار تبين أن عرض النقود لا يسبب الناتج المحلي الإجمالي، والذي يعود إلى أن السياسة النقدية المتبعة خلال فترة الدراسة لا تتوافق مع ما جاءت به النظريات الاقتصادية، والمطبقة في اقتصاديات الدول المتقدمة، والتي تنص على أن معدلات عرض النقود يجب أن تكون متوافقة مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ولذلك نجد أن الناتج المحلي الإجمالي يعتمد على القطاع النفطي، وأن معدلاته تتغير بتغير أسعار النفط الخام العالمية.

أما بالنسبة إلى تفسير أن الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب في عرض النقود، حيث نجد أن تغيرات عرض النقود لا تعود إلى اتباع سياسة نقدية، بل كانت ترجع إلى عوامل أخرى، ومن خلال تتبع الظروف التي مر بها الاقتصاد الليبي خلال مدة الدراسة يمكن إرجاع تلك التغيرات إلى الاضطرابات السياسية والأمنية، وانقسام المؤسسة المصرفية وعمليات الإصدار النقدي المفرطة.

النتائج والتوصيات

1:- نتائج الدراسة

أولاً: نتائج الجانب النظري:

من خلال الجانب النظري للدراسة تم استعراض أهم الآراء التي قدمتها المدارس الاقتصادية (الكلاسيكية والكينزية والنقدية) لطبيعة العلاقة بين عرض النقود والنتائج المحلي الإجمالي، وتوصلت إلى الآتي:

أ_ المدرسة الكلاسيكية رأت أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديدها بواسطة عوامل موضوعية وأنه ليس للنقود تأثيراً في تحقيق التوازن الاقتصادي، فهي تقوم بوظيفة وسيط للمبادلة فقط والنقود تكون حيادية في النشاط الاقتصادي.

ب_ المدرسة الكينزية توصلت إلى أن عرض النقود متغير خارجي تحدده السلطات النقدية، أي أن مقدار النقود المعروضة تفرض على المتعاملين الاقتصاديين بطريقة خارجية من طرف السلطات النقدية وأن سعر الفائدة هي الأداة التي يمكن أن تجعل من النقود تؤثر في الناتج القومي الحقيقي فزيادة عرض النقود يزداد الناتج مادام هناك بعض الطاقات الإنتاجية المتعطلة والتي لم تصل إلى مستوى التوظيف الكامل.

ج_ المدرسة النقدية بينت أن معدل التغير في عرض النقود بما يتناسب مع تغير سرعة دوران النقود يعد شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) وعلى المستوى العام للأسعار، وبالتالي فلا بد من الاهتمام بالسياسة النقدية نظراً لأهميتها في مكافحة التضخم من خلال مراعاة كمية النقود عند معدل يكون مرتبطاً بمعدل النمو الاقتصادي.

ثانياً: نتائج الجانب القياسي:

بناءً على تحليل العلاقة واختبار السببية بين عرض النقود والنتائج المحلي الإجمالي في الفترة (1990-2020م)، يمكن استنباط النتائج التالية:

1- أوضحت نتائج اختبار جذر الوحدة (ديكي - فولر الموسع ADF وفليب بيرون PP) أن السلاسل الزمنية للناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود في صيغتها اللوغاريتمية متكاملة من الرتبة (10) و(11)، الأمر الذي أمكن استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، وتبين عن وجود تكامل مشترك بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود، مما يدل على وجود علاقة توازنية على المدى البعيد.

2- بينت نتائج التقدير عن وجود آلية تصحيح الخطأ في النموذج وأن الناتج المحلي الإجمالي يميل نحو قيمته التوازنية بنسبة من اختلال التوازن تعادل 0.86% أي أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي تصحح اختلال توازنها من كل فترة سابقة باتجاه قيمتها التوازنية، وأن فترة التعديل

تستغرق حوالي سنة وشهر باتجاه قيمتها التوازنية بعد أثر أي صدمة في النموذج نتيجة للتغير الحاصل في المتغير المستقل.

3- من خلال التحليل القياسي للأجل الطويل والقصير ومن خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ، والذي بين أن إشارات معلمات النموذج تتفق مع افتراضات النظرية الاقتصادية (النقدية الحديثة)، حيث وجد أن متغير عرض النقود إشارته موجبة وقوية في الأجل الطويل وفي الأجل القصير كانت ضعيفة، وهذا يرجع إلى عمليات الإصدار النقدي لمعالجة مشكلة السيولة وبدون دراسات اقتصادية مجدية، وانقسام المؤسسة المصرفية مما أدى الى ضعف أداء السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي وارتفاع مستويات التضخم.

4- بينت نتائج اختبار السببية للعلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود، أن عرض النقود لا يسبب الناتج المحلي الإجمالي، والذي يعود إلى ضعف أداء السياسة النقدية المتبعة خلال فترة الدراسة، أي أنها لا تتوافق مع ما جاءت به النظريات الاقتصادية، والتي تنص على أن معدلات عرض النقود يجب أن تكون متوافقة مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

وكذلك بين الاختبار أن الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب في عرض النقود، بسبب أن تغيرات عرض النقود لا تعود إلى اتباع سياسة نقدية، بل كان يرجع إلى عوامل أخرى، ومن خلال تتبع الظروف التي مر بها الاقتصاد الليبي خلال مدة الدراسة يمكن إرجاع ذلك إلى الاضطرابات السياسية والأمنية، وانقسام المؤسسة المصرفية وعمليات الإصدار النقدي المفرطة.

5- في التحليل القياسي للأجل الطويل والقصير تم إثبات صحة الفرضية البديلة للدراسة التي تنص على وجود علاقة طردية بين عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي الليبي، كما أن نتائج اختبار السببية أثبتت قبول الفرض العدم القاضي بعدم وجود علاقة سببية متبادلة بين عرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي الليبي.

2 :- التوصيات :

من خلال تحليل نتائج أثر عرض النقود علي الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 - 2020م، تم وضع التوصيات الآتية:

1. العمل على إيجاد السياسة النقدية الجيدة، والموضوعة وفق خطط، من خلال الموائمة بين ما يطرح من نقود في الاقتصاد الليبي وما يحتاجه الاقتصاد من المعروض النقدي، بغية الحد من المستويات المرتفعة للتضخم، والتي لها آثار سلبية على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

2. يجب العمل على تنويع الاقتصاد من خلال النهوض بالقطاعات الإنتاجية والخدمية، وإيجاد مصادر للدخل الغير نفطية لزيادة الإيرادات العامة، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في النشاط الاقتصادي.
3. تطوير المنظومة المصرفية على المستوى المؤسسي والمستوى الوظيفي، لضمان مواكبة حركة النشاط الاقتصادي، مما ينعكس على تطوير ونمو الناتج المحلي الإجمالي.
4. العمل على تفعيل السياسات الاقتصادية، والسياسة النقدية من قبل متخصصين وخبراء اقتصاديين وماليين دون إدخال التجاذبات السياسية، لمواجهة الاختلالات الهيكلية جراء الصدمات النفطية في الأسواق الدولية، والأحداث السياسية والأمنية التي تمر بها البلاد، والتي من خلال تلك السياسات يمكن تحقيق نمو واستقرار متوازن للعرض النقدي والنشاط الاقتصادي.
5. من منطلق أن للاقتصاد الليبي مصدر رئيسي ووحيد للنقد الأجنبي هو القطاع النفطي، لذلك يجب تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، لتحفيز بقية القطاعات الاقتصادية وجعلها أكثر إنتاجية، مما تساهم في الحد من الواردات الأجنبية وبالتالي توفير النقد الأجنبي.

قائمة المراجع

- 1- عبد القادر محمد عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، ط 3 2009.
- 2- سعد عيسى و عطية إسماعيل، قياس أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق باستخدام نموذج ARDL ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مج 3-ع-43-2018.
- 3-خالد محمد السواعي، أساسيات القياس الاقتصادي، دار الكتاب الثقافي، اربد الأردن، 2011.
- 4-عبد الفتاح عبد السلام أبو حبيب، التحليل الاقتصادي الكلي، دار قتيبة للطباعة، ط 1، 1996.
- 5- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، النقود والتوازن الاقتصادي، مصر: مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2000.
- 6- أحمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية، مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 1998 .
- 7- سهير محمود معنوق، النظريات والسياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية، 1988.
- 8- أحمد حسين الهيتي، أوس فخر الدين أيوب، "دور السياسات النقدية والمالية في النمو الاقتصادي"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية، المجلد 4، العدد8، 2012.
- 9- جون ماينرد كينز، النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة نهاد رضا، الجزائر: موفم للنشر، 1991.
- 10- نورة بنت عبد الرحمن اليوسف، "العلاقة السببية بين كمية النقود وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية"، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، العدد 20، المجلد، 10، 2014.
- 11- دحماني محمد أدريوش، "إشكالية التشغيل في الجزائر، محاولة تحليل"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013.